دور النظريات الاجتماعية المعاصرة في تنمية المجتمع الجزائري

The role of contemporary social theories in the development of Algerian society

د. زيوش سعيد، جامعة الشلف-الجزائر

Ziouche said, Hassiba Benbouali University Of Chlef, Algeria

الملخص: إن متطلبات العصر الحديث في النصف الثاني من القرن العشرين جعلت من التنمية قضية إنسانية ملحة، ولعل مجرد الإشارة إلى الانفجار السكاني وإلى مشكلة الطاقة بأنواعها والغذاء وإلى الهوة السحيقة بين الدول المتقدمة والدول الفقيرة تكفي دليلاً على أن التنمية مشكلة إنسانية معاصرة، حيث أن قضية التنمية ليست مشكلة أو اهتمام جهة واحدة وإنما هي مشكلة على الجميع أن يتحدوا في البحث لها على منصة صلبة لوضع أسس سليمة مبنية على مبدأ المصلحة المشتركة، والتي تحقق التنمية في كل المجالات.

الكلمات المفتاحية: النظريات، التنمية، المجتمع، الفرد، الأبعاد.

Abstract: The requirements of modern times in the second half of the twentieth century have made development an urgent humanitarian issue. The mere mention of population explosion, the problem of energy of all kinds and food, and the huge gap between developed and poor countries suffice as proof that development is a contemporary human problem. Problem or interest of one hand, but it is a problem for all to unite in the search for a solid platform to establish sound foundations based on the principle of common interest, which achieve development in all areas.

Keywords: theories, development, society, individual, dimensions.

مقدمة:

إن ما يسود الآن في الجزائر وغيرها من الدول النامية من تقديم الشخصية (الذاتية) على الموضوعية ومن الدور الكبير الذي تلعبه المعرفة والعلاقات الشخصية والألفة الفردية في وضع الأفراد في هذا المكان أو ذاك قبل الصفات الاجتماعية والموضوعية ومدى الالتزام بالقضية ليس جوا يناسب دولة عصرية فهو لا يضع الفرد حيث يستطيع أن يؤدي دوره كما ينبغي وكما هو أهل للمنصب الذي يشغله وبالتالي هذا الأمر قد يجعل المشاريع التنموية في الجزائر لا تستفيد من كفايتها الحقيقية وذلك عن طريق التقرب والوسائط المختلفة للمحاباة للتوظيف أو نيل مشروع ما وحاجة كل فرد إلى أن يحمي نفسه باتصالاته لا بعمله ومجهوده الأمر الذي ينطوي على انعكاسات سلبية خطيرة.

وعلى سبيل المثال لا الحصر لو تأملنا ما فقدته الجزائر وغيرها من البلدان النامية الأخرى من خبراء وتقنيين في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية ...ممن هاجروا طوعاً أو كرهاً لعدة أسباب مختلفة، وما أنفقت عليهم الجزائر من مبالغ مالية هامة لأن يصبحوا على ما هم عليه الآن ضمن مدة زمنية طويلة لأدركنا حقيقة خطورة الوضع وهذه الخسارة التي نتجرعها.

والسؤال الذي يطرح نفسه ما هي النظريات التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيق التنمية على ضوء ما تملكه الجزائر من مقومات طبيعية واقتصادية واجتماعية وسياسية؟ وهل هناك تعارض بين القول بأن التنمية مشكلة عالمية ومشكلة محلية أم أنها تؤدي إلى قضية واحدة؟

وفي ورقتنا البحثية سنحاول تسليط الضوء على قضية التنمية في الجزائر، إذ يجب معالجتها من كل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية بغية الوصول لتشخيص سليم وصحيح لمشكلة التنمية في الجزائر وكذا محاولة معرفة نظريات التنمية التي تتماشى والواقع الجزائري، حيث سنتناول في هذه الورقة مفهوم التنمية الشاملة من خلال النظريات الحديثة للتنمية في النقاط الآتية كما يلي:

أولاً: التنمية الشاملة

ثانياً: النظريات المعاصرة للتنمية

ثالثاً: أبعاد تنمية المجتمع الجزائري

أولاً: التنمية الشاملة

1- مفهوم التنمية الشاملة:

ظهر مفهوم التنمية وما يتصل به كمصطلح استخدمه الباحثون والمحللون نتيجة التغيرات التي ظهرت في العالم عموماً، فمنذ بداية عصر الاستعمار نظرت البلاد الغربية المتطورة إلى البلاد

الأخرى نظرة استعلائية, وكان من الأساليب التي استخدمتها هذه البلاد المستعمِرة إدعاء رغبتها بتطوير وتنمية البلاد التي طمعت بخيراتها وأرادت السيطرة عليها، وقد برز هذا بصورة واضحة وجلية منذ الحرب العالمية الثانية، وكان من الطبيعي أن تحدد البلاد الغربية المستعمِرة المعايير التي تفرّق بين التقدم والتحضّر وبين ما هو متخلف وما هو حضاري, بسبب سيطرتها وتغلّبها، وكان من أهم المعايير التي وضعت للتمييز بين البلاد المتخلفة والبلاد المتحضرة مدى الازدهار الاقتصادي والسياسي والعلمي, والذي ينعكس على الوضع المجتمعي والمعاش للأفراد، والذي يحدد مدى قوة الدولة وتأثيرها في الأحداث العالمية (محمد سيد محمد، 1988، ص24).

وبالتالي ظهرت هناك عدة مفاهيم للتنمية وهذا باختلاف المتغير المرتبط بالتنمية فإننا نجد التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والتنمية الثقافية وغيرها من مجالات الحياة الأخرى، لكن سنستعرض في ورقة بحثنا أهم المفاهيم المتعلقة بالتنمية الشاملة.

لقد عرفت الأمم المتحدة تنمية المجتمع عدة تعريفات نذكر منها:

وتهتم التنمية بجميع الأفراد والجماعات والتخصصات والمهارات المختلفة من ناحية تفاعلها مع بعضها البعض بحث تكون غير متنافرة ولا متناقضة ولا يمنع نمواً أحدهما نمو الآخر أو يعرقله.

ودائماً التنمية المستديمة تسعى للأفضل وتكون قابلة للاستمرار ويعتبر الإنسان فاعل ونشطة ومشارك أساسي في التنمية وليس مجرد مستفيد من منتجات التنمية، وتستهدف التنمية التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرها والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفى التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي واقتلاع مواطن الفقر المطلق في المجتمع المعينة.

ووفقاً لهذا المفهوم فإن الإنسان هو الموضوع الاساسى في التنمية البشرية - يعنى دراسة الأبعاد (مكونات - أنواع - غايات) كإشباع الحاجات المختلفة مثل (رفع مستوى المعيشة - رفع مستوى التعليم - تحسين نوعية حياة الإنسان منها : (السياسية - الاقتصادية - الاجتماعية - الثقافية - الفكرية - العلمية)، حيث أن التنمية مفهوم له مدلولات أو متغيرات : (اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية أو إدارية أو قانونية ...الخ) وتتحقق التنمية كناتج لتفاعل كل هذه المتغيرات مما يودى إلى إحداث التغير الجذري الشامل للنظام القائم في المجتمع ككل واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة وفقاً لرؤية جماهير الشعب وثقافتها ومصالحها الوطنية.

فالتنمية عبارة عن عملية اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وبيئية شاملة، ولا يمكن أن ينحصر التنمية في النمو المادي في (الطرق - الكهرباء - المباني.... الخ) فقط، ولكننا نرى أن مفهوم التنمية الشاملة يجب أن يكون مرافق بتغيرات هيكلية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية خلال فترة طويلة من الزمن، ولا يمكن أن يكون مستوى دخل الفرد أو معدل نمو دخل الفرد هو المؤشر الرئيسي والوحيد على مدى تقدم المجتمعات باتجاه التنمية.

2- خصائص التنمية:

- التنمية ترعى تلبية الاحتياجات القادمة، وأيضاً احتياجات الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض، فهي تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء، والماء مثلا، أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات مثلاً، لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، كما تشترط أيضا الحفاظ على العمليات الدورية الصغرى، والكبرى في المحيط الحيوي، والتي يتم عن طريقها انتقال الموارد والعناصر وتنقيتها بما يضمن استمرار الحياة أو ما يسمى التنمية للموارد البيئية.
- التنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية أو ما يسمى بالتنمية للنمو الاجتماعي .
- التنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي، ويجعلها تعمل جميعها بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة (سلمان رشيد سلمان، 1986، ص72).

وتجدر الإشارة إلى أن أبرز المؤشرات الأساسية للتنمية تتمثل فيما يلي:

-التنمية عملية وليست حالة، وبالتالي فإنها مستمرة ومتصاعدة، تعبيراً عن تجدد احتياجات المجتمع وتزايدها.

-التنمية عملية مجتمعية، يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة أو مورد واحد.

-التنمية عملية واعية، وهذا يعني أنها ليست عملية عشوائية، وإنما عملية محددة الغايات، ذات إستراتيجية طويلة المدى، وأهداف مرحلية وخطط وبرامج.

-التنمية عملية موجهة بموجب إرادة تنموية، تعي الغايات المجتمعية وتلتزم بتحقيقها، وتمتلك القدرة على تحقيق الاستخدام الكفء لموارد المجتمع، إنتاجاً وتوزيعاً، بموجب أسلوب حضاري يحافظ على طاقات المجتمع.

-أهمية إحداث تحولات هيكلية، وهذا يمثل إحدى السمات التي تميّز عملية التنمية الشاملة عن عملية النمو الاقتصادي. وهذه التحولات في الإطار السياسي والاجتماعي، مثلما هي في القدرة والتقنية والبناء المادي للقاعدة الإنتاجية.

-إيجاد طاقة إنتاجية ذاتية، وهذا يتطلب من عملية التنمية أن تبني قاعدة إنتاجية صلبة وطاقة مجتمعية متجددة. وأن تكون مرتكزات هذا البناء محلية ذاتية، متنوعة، ومتشابكة، ومتكاملة، ونامية، وقادرة على مواجهة التغيّرات في ترتيب أهمية العناصر المكونة لها، على أن يتوفر لهذه القاعدة التنظيم الاجتماعي السليم، والقدرة المؤسسية الراسخة، والموارد البشرية المدربة والحافزة، والقدرة التقنية الذاتية، والتراكم الرأسمالي الكمي والنوعي الكافي.

-أن ترتبط التنمية بإطارها الاجتماعي والسياسي من خلال الحفز والتشجيع، ويتمثل ذلك في نظام الحوافز القائم على أساس الربط بين الجهد والمكافأة، إضافة إلى تأكيد انتماء الفرد لمجتمعه من خلال تطبيق مبدأ المشاركة بمعناها الواسع، وكذلك جانب العدالة في توزيع ثمرات التنمية وتأكيد ضمانات الوجود الحيوي للأفراد والجماعات، وللمجتمع نفسه، فهذه الجوانب بالإضافة إلى كونها تمثل أهداف التنمية، هي في الوقت نفسه مصدر قوة وسائلها وفاعلية وكفاءة أدائها.

وفي الواقع فإن معظم تقارير الدول التي تم تقديمها لسكرتارية الأمم المتحدة حول تنفيذ الحكومات لخطط التنمية تركز على تعداد المشاريع التي تم تنفيذها والاتفاقيات التي تم توقيعها والمصادقة عليها، وكان معظم هذا التقييم نظريا وإنشائيا ويخضع لمزاج المؤسسة التي تعد التقرير، وهي دائما مؤسسة حكومية يهمها التركيز على الايجابيات وعدم وجود تقييم نقدي حقيقي. ولهذا حاولت لجنة التنمية في الأمم المتحدة الوصول إلى مؤشرات معتمدة للتنمية لكنها لم تنتشر على مستوى العالم حتى الآن(محمد الأمين قرين، 2008، ص22).

ثانياً: النظريات المعاصرة للتنمية:

تكمن أهمية النظريات المعاصرة في كونها تساهم في وضع الأسس التي تبنى عليها الخطط المستقبلية للتنمية وبالتالي تعتبر كمنهاج مبدئي لتقديم أفضل الأساليب التي قد تحدث فرقاً إيجابياً من ناحية التنمية والتغيير وسنوضح باختصار أهم النظريات التي نعتبرها مهمة في عصرنا الحالي وهي كالآتي:

1- النظرية البنائية الوظيفية: يعد التحليل الوظيفي أداة هامة لوصف المجتمع ككل وتوضح عناصره البنائية ووظائف كل منها , ويهتم المنظور الوظيفي بتحليل الوحدات أو الأنساق الاجتماعية الكبرى لحياة الاجتماعية، خاصة التي نجد لها تعبيرا في أنماط السلوك الاجتماعي والتنظيمي(طلعت ابراهيم لطفي، 2006، ص22)، حيث تستند النظرية الوظيفية بوصفها إحدى النظريات الأساسية في علم الاجتماع إلى مجموعة من القضايا والمفاهيم والمصطلحات التي تعتبر شائعة بالدرجة التي تجعل من هذه المدرسة بالفعل – الأكثر انتشارا واستخداما من قبل الدارسين و الباحثين في مجال على الاجتماع وفي هذا الصدد يقول " هوريس كالن horece kallen " في مقالته عن " الوظيفة في دائرة معارف العلوم الاجتماعية " أن الوظيفية ترجع إلى الحركة التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر في الفلسفة تحت تأثير الدارونية على العلوم – البيولوجية والاجتماعية، أما خصائصها المميزة فتظهر في اهتمامها الأول بالعلاقات ونواحي النشاط أكثر من اهتمامها بالمادة ذاتها، ويرى كالن " kallen " إن الأفكار المتميزة التي تعبر عن الوظيفة هي " الانتقال والأنماط الديناميكية والعلمية والنمو والامتداد والانبثاق , ويستمر "كالن " في شرحه للوظيفة فيقول : كانت الوظيفية تعالج فيما مضى على أنها " متغير معتمد " أو خاصية لبناء ثابت، ولكن الوظيفية اليوم ينظر إليها باعتبارها " المتغير المستقل " وارتد البناء أو الصورة إلى المحل الثاني (محمد عاطف غيث، 1990، ص77).

يمكن تعريف النظرية الوظيفية أن لكل جزء من أجزاء البناء الاجتماعي وظيفة هامة يؤديها والتي يسعى من خلالها إلى إشباع احتياجات الكائن الانسانى في المجتمع فهي تنظر للمجتمع على انه نسق ذو أجزاء مترابطة وظيفيا والوظيفة هي القيام بإشباع الحاجة والمشكلات تحدث بسبب عدم إشباع الحاجات(جهينة سلطان العيسوي، 2002، ص52).

ونحن نعتقد بأنها مجموعة من العمليات التي تهدف إلى خلق وظيفة لكل جزء من أجزاء المجتمع والعمل على إدراج علاقة ترابطية بين أجزاء هذه المكونات.

كما يرى الوظيفيون أن المجتمع يعمل بطريقة مماثلة لقيام الكائن الحي بوظائفه، ويشار إلى هذه المقارنة بالمماثلة العضوية " ومن ثم فان النظم الاجتماعية تقوم بأداء وظائفها معا من اجل مصلحة المجتمع ككل، مثلما تقوم مختلف أجزاء الجسم البشرى بوظائفها معا من أجل مصلحة الجسم(مصطفى خلف عبد الجواد، 2002، ص92).

يفترض الوظيفيون انه من الضروري – من الناحية العملية أن يكون بعض الأفراد والجماعات أكثر قوة من غيرهم، لان هناك عددا محدودا منهم هو الذي يمكنه أن يتخذ القرارات المهمة ومن ثم فلا بد أن يكون هناك قادة في التنظيمات وفى المجتمع، والأعم الاضطرابات والفوضى(مصطفى خلف عبد الجواد، 2002، ص59).

يحدث التغير الاجتماعي في رأى الوظيفيين عندما يتبين انه ضروري من الناحية الوظيفية فعلى سبيل المثال توسعت المجتمعات المعاصرة في الأنظمة التعليمية لان تلك المجتمعات بحاجة إلى مزيد من المتعلمين بدرجة اكبر من المجتمعات الأقل تقدما, ويمكن أن يحدث التغير من خلال التكيف أو التكامل ويحدث التكيف عندما تقوم مؤسسة قائمة بإعادة التكيف لمقابلة الاحتياجات الجديدة ويحدث التكامل عندما يتبنى المجتمع عنصرا جديدا ويجعله جزاءا منه فالمجتمع قد ينجح أو يفشل في إدماج مجموعة من المهاجرين فيه، و يميل الوظيفيون إلى التفكير في التغيير بطريقة تطورية (تدريجية) لا ثورية، نلاحظ أن أنصار الوظيفية لم يتركوا إلا مجالات محدودة لوجهة النظر القائلة بان الفرد يمكن أن يتحكم في حياته بدرجة كبيرة إذا ما نحينا جانبا قدرته على تغيير المجتمع، وفى رأى "دوركايم" أن الفرد هو محطة الوصول وليس محطة المغادرة، وبلغة أخرى فان على الاجتماع في رأيه ليس موضوعة الفرد (محمد سيد محمد، 1988، ص52)، وفى هذا الصدد نلاحظ أن " دوركايم " اهتم بفهم الظواهر الاجتماعية وتأثيرها على المشكلات الاجتماعية ويرى أن علم الاجتماع يهتم بالظواهر الاجتماع يهتم بالظواهر الاجتماعية والالتزامات الأخلاقية الجمعية والتي حدد " دوركايم " خصائصها فيما يلي :

جمعية: تتصف أنها خارجة عن شعور الفرد والتفكير الذاتي بل يتلقاها الفرد من المجتمع الذي ينشأ فيه.
إلزامية: أي أنها تفرض نفسها على شعور الفرد وسلوكه سواء وافق الفرد على ذلك ام لم يوافق.
إنسانية: تنشأ داخل المجتمع الإنسانى.
تلقائية: أي يمارسها الفرد دون تردد لأنها من صنع المجتمع كالمعتقدات الدينية.

مترابطة: أي ترتبط مع بقية الظواهر الأخرى ومع البيئة الاجتماعية.
وفى إطار النظرية البنائية الوظيفية نعرض لما نشره " روبرت لينـد r . lind " وزوجته " هيلن لينـد h . lind" فى مؤلفهما بعنوان " الميدلتون middle town في عام 1929 وتمثل هذه الدراسة في الواقع محاولة منظمة لفهم مجتمع محلى أمريكي يمثل إلى حد ما طرازا من المجتمعات المحلية الأمريكية وهو مدينة "منسيس muncic" بولاية ايزيانا، ونظر الباحثان إلى هذا المجتمع المحلى باعتباره نسقا ثقافيا مغلقا نسبيا، يحاول أن يشبع الحاجات الأساسية لأعضائه ولقد تم التعبير عن هذه الحاجات باستخدام مصطلحات واسعة مثل مقومات المعيشة (الحصول على احتياجات الحياة) وتأسيس سكن، وقضاء وقت الفراغ، والمشاركة في نشاطات المجتمع المحلى وخاصة في أمور الحكومة ولدراسة هذه الموضوعات جميعها، استعان الباحثان بأداة الملاحظة بالمشاركة حيث استخدمها بنفس الطريقة التي تتبع في الدراسات الاثنولوجية، بالإضافة إلى استخدام الباحثان بعض المصادر والوثائق التاريخية والبيانات الإحصائية (نيقولا يتماشيف، 1990، ص324) ، ولقد أوضحت نتائج الدراسة أن طابع إشباع الحاجات الذي كان سائدا في " الميدلتون " يعبر عن نمط معين في البناء الاجتماعي، قسم على أساسه الباحثان سكان المجتمع إلى طبقتين أساسيتين :

الطبقة الأولى: طبقة رجال الأعمال

الطبقة الثانية: الطبقة العاملة

وتؤدى كل من هاتين الطبقتين وظائف أساسية مختلفة إلى حد ما وهذا يعنى عدم تحقيق الغرض الذي يذهب إلى وجود تكامل داخل النسق الاجتماعي والثقافي، فحياة المجتمع المحلى قد تنطوي في الواقع على تشابك يبلغ حد التعقيد بحيث تبدو بعض النشاطات الثقافية متناقضة إلى حد ما.

نقد النظرية الوظيفية: نرى انه ليست القضية هي ما إذا كانت الوظيفية منظورا على صواب أو على خطأ، بل القضية هي كيف تبدو الوظيفية مفيدة ومرشدة لنا؟ ومن المؤكد أن الوظيفية تساعدنا في التفسير الوصفي بما تقوم به المؤسسات، وهناك ميزة أخرى لا يمكن إغفالها ألا وهي لها أن المنظور الوظيفي لا يبدو محافظا بشكل تام، إذ أن فكرة المعوقات الوظيفية أو الخلل الوظيفي تشير إلى أن بعض النظم قد تكون ضارة، وقد تؤدى إلى خلل المجتمع وعدم توازنه. (طلعت ابراهيم لطفي، 2006، ص60).

ومن أوجه النقد التي وجهت إلى المنظور الوظيفي انه يجد صعوبة في التعامل مع الإحداث التاريخية وعمليات التغيير الاجتماعي والأمر الذي جعل هذا المنظور يتعرض للنقد على أساس إغفاله فكرة التغيير الاجتماعي لذلك اعتبر النقاد ان المنظور الوظيفي يدخل في إطار النظريات المحافظة التي تميل إلى تدعيم النسق أو الوضع الاجتماعي القائم (طلعت ابراهيم لطفي، 2006، ص61)، وفى إطار البنائية الوظيفية نستعرض نظرية أخرى وهي:

2- نظرية الأنساق الاجتماعية: تحاول نظرية الأنساق الاجتماعية عند "تالكوت بارسونز" التوليف بين المنظور البنائي الاجتماعي عند "دوركايم" ومنظور الفعلي الاجتماعي عند "ماكس فيبر" webeer مع أراء علماء اجتماعيين آخرين أبرزهم "فرويد" ، يرى "بارسونز" أن الناس يكتسبون القيم والمعايير (القواعد) والأدوار الأساسية من خلال التنشئة الاجتماعية ، وأن النجاح في اندماج قيم المجتمع ومعاييره وأدواره شرط لازم للنظام الاجتماعي , وأن الإخفاق في اكتسابها أو قبولها علامة على الانحراف.

ويشمل مفهوم النسق الاجتماعي عند "بارسونز" البناء والأداء الوظيفي معا وكل نسق من الأنساق الفرعية الأربعة يشبع حاجة إنسانية أساسية، ويشير "بارسونز" إلى هذه الحاجات بـ " الدوافع " أو " اللوازم الضرورية " فالاقتصاد يشبع دافع التكيف (أي الاحتياجات المادية) وتوفر الأنساق السياسية الفرعية او نظام الحكم إطارا مؤسسيا لتحقيق الأهداف، وتعمل المؤسسات القريبة على المحافظة على النمط (نماط السلوك المقبولة) وإدارة التوتر (العواطف) ويحقق النسق الثقافي والاجتماعي الفرعي وظيفة التكامل (التنسيق بين مختلف أجزاء النسق وضبطها) والوصول إلى الأهداف(مصطفى خلف عبد الجواد، 2002، ص143).

تقوم نظرية النسق الاجتماعي على أن المنظمة الاجتماعية يمكن النظر إليها ككل يتكون من أجزاء يوجد بينهما اعتماد وظيفي.

حيث تقوم نظرية النسق الاجتماعي على افتراض أساس مؤداه " أن كل المنظمات الاجتماعية بجميع أشكالها تعتبر انساقا اجتماعية تتألف من وحدات اجتماعية سواء أفراد أو جماعات، وتمثل انساقا فرعية داخل النسق الكبير ويوجد علاقات وظيفية بينها (التنمية، 2016)

وتوجد مسلمات أساسية لنظرية النسق الاجتماعي هي:

-أن النسق يتألف من مجموعة الأجزاء المترابطة مع بعضها البعض بحيث أن ما يحدث في جزء منها يكون له تأثيره على باقي أجزاء النسق.
-يجب الحفاظ على الأنساق في حالة توازن وان تكيف نفسها دائما او تحاول الحفاظ على حالتها.
-توجد دائرة تغذية عكسية داخل النسق لتزويده بالقدرة على التغير (طلعت ابراهيم لطفي، 2006، ص105).

ويوجد نوعان من الأنساق الاجتماعية:

-النسق المفتوح :open systemحيث يسمح لمدخلاته بالعبور أي يسمح بتبادل الطاقة والمعلومات (الموارد) مع الأنساق الأخرى في البيئة.
-النسق المغلقclosed system : حيث لا يسمح لمدخلاته بالعبور، أي أن المنظمة تحاول الاعتماد كليا من الداخل ولا تسمح بالتبادل مع البيئة (جوردن مارشال، 2007، ص391).
وقد نستفيد بدرجة كبيرة من نظرية الأنساق في الكشف عن تأثير بعض المدخلات من موارد بشرية وخصائصها من حيث التخصص والخبرة وموارد مالية ومادية تساعد الجمعية على أداء دورها التنموي من خلال الاتصال بالأنساق الأخرى في المجتمع من جمعيات ومنظمات مجتمعية

وسياسية وجهات داخلية وخارجية ممولة والنسق يتأثر بغيره من الأنساق الأخرى وبالعديد من الظواهر والمؤثرات المحيطة.

ونستطيع الاستفادة من النظرية البنائية الوظيفية في تنمية المجتمع بصفة عامة كما يلي:

-انه يمكن القول بان كل مجتمع يتكون من عدد من الأنساق الاجتماعية المتخصصة مثل النسق التنموي، السياسي، التعليمي، الديني، ولكل نسق وظيفة تساهم في تكيف المجتمع.
-أن النسق التنموي يتولى مسئولية التنمية والتخطيط والاعتماد المتبادل بين النسق التعليمي والاقتصادي حيث المهارات اللازمة والإمكانيات.
-عند فحص الوظيفيون للجانب التنموي، وجمعيات تنمية المجتمع المحلى فإنهم ينظرون إلى نتائج كل من تقدم لهم خدمات.
ونحن نتبنى المدخل الوظيفي كموجة لدراسة الجمعيات المحلية، فيجد انه يحاول اكتشاف وظائف الجمعيات بالنسبة للمجتمع المحلى من جهة، وبالنسبة لباقي الأجزاء المجتمعية من جهة أخرى، وهناك استراتيجيات ملائمة لتحقيق التنمية، فدور الجمعيات المحلية له صور عدة منها:

1-**الإستراتيجية الإمبريقية العقلانية**: التي تعتمد على رغبة المجتمع المحلى واستيعابه.

2- **الإستراتيجية التربوية**: وهي تعتمد على تغيير نقس الفعل من خلال تغيير نسق الفعل من خلال تغيير نسق القيم والمعاني والتصورات.

3-**إستراتيجية القوة**: وتعتمد في تحقيق التنمية على القانون والإجراءات السياسية والاجتماعية والمراقبة والتدعيم وحفظ التوازن والعمل على التكيف والارتباط الاجتماعي وتحاشى الصراع في تحقيق الخدمات.

والمدخل الوظيفي يركز على أن هذا الدور التنموي يتم أساسا لتعويض انسحاب الدولة وتلطيف حدة المشاكل الناجمة عن سياسات التكيف الهيكلي وخاصة الفقر والبطالة.

3- النظرية التفاعلية الرمزية: بعد أن استعرضنا النظرية البنائية الوظيفية كإحدى النظريات الكبرى في علم الاجتماع جاء الدور لعرض إحدى النظريات التي تهتم بتحليل الأنساق الاجتماعية الصغرى وهي: التفاعلية الرمزية. تعد التفاعلية الرمزية إحدى المنظورات السوسيولوجية الأساسية المعاصرة هذا المنظور على أسس فلسفية ونفسية فقد تأثر هذا المنظور بالفلسفة البرجماتية (النفعية) pragmatic philosophy(طلعت ابراهيم لطفي، 2006، ص106).

فالتفاعلية الرمزية هي نظرية أمريكية بارزة في علم النفس الاجتماعي تركز اهتمامها على طرق تكوين المعاني خلال عملية التفاعل وهى تضع في المحك الأول من اهتمامها تحليل معاني الحياة اليومية عن طريق الملاحظة المباشرة وزيادة درجة الألفة (مع المبحوثين) ثم تعتمد على ذلك في الوصول إلى فهم الإشكال الأساسية للتفاعل الانسانى، وقد تأثرت التفاعلية الرمزية تأثيرا قويا

بالبرجماتية , وبمدرسة شيكاغو في علم الاجتماع , والكتابات الفلسفية "بجورج هربت ميد" ، أما المصطلح نفسه فقد اقره "هربرت بلومر h . blumer " في سنة 1937(طلعت ابراهيم لطفي، 2006، ص109).

ويمكن القول أن للنظرية أربعة أسس رئيسية هي:

يتولى **الأساس الأول** إلقاء الضوء على الطرق التي يجيد بها البشر التعامل بالرموز باعتبارها سمة مميزة لهم فهم وحدهم من بين كل الكائنات الذين يستطيعون بفضل الرموز إنتاج الثقافة واستخدامها في نقل تاريخ معقد من جيل إلى جيل ويبدى التفاعليون الرمزيون دائما اهتماما ملحوظا بدراسة الطرق التي يضفى بها الناس معان على أجسامهم وعلى مشاعرهم وعلى ذواتهم وعلى تواريخ حياتهم والمواقف التي يمرون بها وعموما العوالم الاجتماعية الكبيرة التي يوجدون فيها وتستخدم في مثل هذه الدراسات الإستراتيجية البحثية الملائمة مثل الملاحظة بالمشاركة والتي من شأنها أن تمكننا من الوصول إلى معرفة هذه الرموز والمعاني.
ويقودنا ذلك إلى **الأساس الثاني** وهو موضوع العملية والظهور فالعالم الاجتماعي في نظر التفاعليين عبارة عن شبكة دينامية جدلية والمواقف تواجهها دائما نتائج غير مؤكدة أو مستقرة والحياة وتواريخ كل حياة منخرطة على الدوام في عملية تحول لا تثبت على حال واحد ولا تتوقف عن الطفرات والاهتمام هنا لا ينصب على معرفة الأبنية الصارمة (كما هو الحال في مدارس نظرية أخرى عديدة في علم الاجتماع) وإنما ينصب على ملاحقة مسارات النشاط بما يرتبط بها من عمليات تؤازرهم ومما ينجم عنها من نتائج.
الأساس الثالث للتفاعلية يهتم بإلقاء الضوء على العالم الاجتماعي بوصفه يقوم تماما على التفاعل، فلدى أصحاب وجهة النظر هذه لا يوجد فرد وحيد منعزل، فالبشر في حالة ارتباط دائم مع الآخرين واهم وحدة أساسية في التحليل التفاعلي هي الذات (الأنا) و تهتم بالطرق التي يستطيع الناس أن ينظروا إلى أنفسهم كموضوعات، ويضطلعوا بدور الآخرين من عملية أداء الدور، وتبدو هذه الفكرة بصورة جلية في فكرة "تشارلز كولى" عن مرآة الذات وفى فكرة "ميد" g . h . head الأكثر عمومية عن الذات.
الأساس الرابع في التفاعلية الرمزية وهو مشتق من" جورج زيمل" g . simmel هو أن تنظر التفاعلية إلى ما وراء هذه الرموز والعمليات والتفاعلات لكي تحدد الأنماط الأساسية للحياة الاجتماعية فالتفاعليون يبحثون عن العمليات الاجتماعية الحقيقية وهكذا فعندما يدرسون خبرات الحياة الخاصة بالأطباء وعازفي فرق الرقص الموسيقية ومتعاطي المخدرات يستطيعون أن يعثروا على العمليات المشتركة الفعالة وراء كل تلك التجمعات التي تبدو متباينة وبعيدة عن بعضها (طلعت ابراهيم لطفي، 2006، ص115).
ومن أوجه النقد التي وجهت للتفاعلية الرمزية ما يلي:

-اهتمامها بدراسة الأنساق أو الوحدات الاجتماعية الصغيرة
-صعوبة التعامل مع الجوانب التنظيمية الكبيرة داخل المجتمع
-صعوبة التعامل مع العلاقات بين المجتمعات
-صرفت انتباه الباحثين عن دراسة القضايا الأساسية للمجتمع ونقد الأوضاع القائمة
-جذبت انتباه الباحثين إلى دراسة التفاصيل الصغيرة في الحياة الاجتماعية وبذلك تكون قد استبعدت النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في مجال الدراسة (طلعت ابراهيم لطفي، 2006، ص86).

4- نظرية الدور: هناك اتجاهان مختلفان داخل نظرية الدور أحدهما تطور في إطار الانثروبولوجيا الاجتماعية ل " رالف لنتون" ويولى أهمية بنائية للأدوار القائمة داخل النظام الاجتماعي، وهنا تصبح الأدوار مجموعة مترابطة مؤسسيا من الحقوق والواجبات المعيارية، ويعد تفسير "تالكوت بارسونز" المعروف لدور المريض مثالا واضحا على هذا الاتجاه(عبد القادر حاتم، 2005، ص18).

أما الاتجاه الثاني فهو في نزعته العامة يميل إلى علم النفس الاجتماعي، ويركز على النشاطات المتضمنة في صنع الأدوار وتوليها وممارستها، وهذا الاتجاه جزء من تراث التفاعلية الرمزية وهذا المنظور يحلل الحياة الاجتماعية مجازيا على طريقة الدراما والمسرح، ويظل الاهتمام موجها إلى ديناميات ممارسة الأدوار حيث لا تكون مجرد توقعات ثابتة وإنما هي نتائج ومخرجات متجددة باستمرار(بول تسرتين، 1999، ص31).

5- نظرية العولمة Globalization Theory : يمكن القول أن صياغة تعريف دقيق للعولمة تبدو مسألة شاقة نظرا لتعدد تعريفاتها والتي تتأثر أساسا بانحياز الباحثين الإيديولوجيين.

وإذا أردنا أن نقترب من صياغة تعريف شامل للعولمة فلا بد أن نضع في الاعتبار ثلاث عمليات تكشف عن جوهرها وهي:

-انتشار المعلومات بحيث تصبح معروفة لدى جميع الناس.

-زيادة معدلات التشابك بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات.

-تمكين الاتفاقيات والبرتوكولات بين الدول فيما يخص الحدود.

وبالتالي فمفهوم العولمة مثله مثل مفهوم المجتمع المدني العالمي كلاهما مفهوم حديث في أدبيات العلوم الاجتماعية ويحظى هو الأخر بالكثير من الجدل، وهذه العمليات الثلاثة نجدها متضمنة بشكل أو بآخر المجتمع المدني العالمي لان الاتصال والانتشار ألمعلوماتي والمعرفي هو الذي أسهم في خلق المجتمع المدني العالمي(جهينة سلطان العيسوي، 2002، ص90)، أما مشروع العولمة هو مشروع تاريخي مثل التنمية بالضبط بمعنى أن مشروع العولمة يؤسس مشروعا ليس وطنيا وإنما مشروعا عالميا في الإدارة الاقتصادية للموارد منفردا وليس متكررا، بحيث تتبعه كل الدول على الطريقة الغربية، و بتعبير آخر فإن الرأسمالية تؤسس نفسها بنفسها بحرية دون محاربة لها من الطبقات العاملة كما في مشروع التنمية، ومن ثم ارتبطت بنخب الطبقات الحاكمة في هذه الدول، إضافة إلى نخب صندوق النقد والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية بمعنى تشكلت نخبة عالمية ضد النخب الوطنية إذن مشروع العولمة جعل من التنمية مفهوما جديدا يشير إلى المشاركة في السوق العالمية (عبد القادر حاتم، 2005، ص19).

وفى ضوء الاعتراف بالدور الواضح للمنظمات غير الحكومية بدأ البنك الدولي منذ ثمانينيات القرن العشرين الاعتماد المتزايد عليها باعتبارها شريكا في تخطيط وتصميم وتنفيذ ومتابعة المشروعات التي يتولاها البنك وهذا التعاون أو الاعتماد ليس قاصرا على منظمات غير حكومية دولية فقط بل يمتد لمنظمات غير حكومية محلية، وأصبحت هذه المنظمات المحلية تستحوذ عام 1998 على حوالي 80% من المشروعات الممولة من البنك الدولي (طلعت ابراهيم لطفي، 2006، ص105).

العولمة هي عملية دمج اقتصادي من خلال مؤشرات محلية لتعطى وجها محليا لعمليات العولمة مثل توسيع الشركات العابرة للقوميات وتهدف إلى:

-التخفيف من أعباء الحياة.

-زيادة الوقت الذي يتصرف فيه المرء طبقا لما يراه.

-زيادة إنفاق الطاقة.

والملاحظ أن المحلية غالبا عكس العولمة لان حدودها اجتماعية وليست جغرافية ولعل الاعتماد على المحلية يرجع إلى عدة أمور منها:

-تآكل قدرات الحكومة على إدارة شئون الثورة الوطنية.

-ظهور طبقات جديدة من رجال الأعمال.

-تفكك نظم الرعاية العامة وانسحاب الدولة من دورها في الرعاية.

-الاضطرابات الغذائية وتصدير فكرة التصدي السياسي أو الفوضى الخلاقة (مصطفى خلف عبد الجواد، 2002، ص115)

ونحن نرى أنه لا بد من محاولة إيجاد نموذج محلى يقوم على المسلمات التالية:

-إن التنمية ليست هي النمو الاقتصادي ولذا لا ينبغي الاعتماد على المؤشرات الاقتصادية ولا ينبغي تقويم التجارب التنموية بها.
-إن التنمية ليست مشروعا بل عملية مستمرة
-إن التنمية هي عملية من خلالها يقوم الأفراد بتكوين أنفسهم إعادة تكوينها وكذلك ظروف حياتهم ليبنوا حضارتهم طبقا لقيمهم واختياراتهم.
-إن التنمية يجب أن يقوم الأفراد بها وان كانت غاية التنمية هم الأفراد فهم وسائلها وأدواتها.
-اخذ البيئة المحلية في الاعتبار كما هي وليس كما ينبغي أن تكون والباحث يتبنى مفهوم مجرد للعولمة بأنها " متعددة الأبعاد فهي سياسية وأيديولوجية واقتصادية وثقافية.. والواقع يشير إلى عولمة كثيرة من الأشياء كالسلع والخدمات والأموال والبشر والمعلومات والتأثيرات البيئية وكذلك يمكن عولمة الأشياء المجردة كالأفكار والأعراف والممارسات السلوكية والأنماط

الثقافية(محمد عاطف غيث، 1990، ص33)، ونرى من أوجه النقد التي وجهت لنظرية العولمة التالي:

-العولمة في حد ذاتها مشكلة وليست حل لمشاكلنا.
-لم تسمح لكل الدول للدخول من أبوابها.
-هناك غموض بشأن مستقبلها.
-وجود صعوبات في فهم واقعنا وتباين إدراكه.
-ضرورة البحث عن بديل للعولمة في التحول نحو ديمقراطية محددة ونشطة.

ثالثاً: أبعاد تنمية المجتمع الجزائري:

والملاحظ من خلال التعريفات السابقة أن التنمية تتضمن أبعادا متعددة تتداخل فيما بينها من شأن التركيز على معالجتها إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة، ويمكن الإشارة هنا إلى أربعة أبعاد نراها حاسمة ومتفاعلة هي كل من الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية: (أحمد عبد العزيز النشامي، 2009، ص99).

1- الأبعاد الاقتصادية:

1 –1 حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية: فبالنسبة للأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم، أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية. ومن ذلك مثلا أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم هو في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند ب 33 مرة، وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ال "OCDE" أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة(أحمد عبد العزيز النشامي، 2009، ص100).

1-2 إيقاف تبديد الموارد الطبيعية: فالتنمية الشاملة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة، ولا بد في هذه العملية من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية، وتعني التنمية الشاملة أيضا تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى دون ضرورة، كاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض (محمد عاطف غيث، 1990، ص32).

1-3 مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته: وتقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات – وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي- كان كبيرا بدرجة غير متناسبة. يضاف إلى هذا أن البلدان الغنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف وتستخدم الموارد بكثافة أقل، وفي القيام بتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل معها، وفي تهيئة أسباب ترمي إلى تحقيق نوع من المساواة والاشتراكية للوصول إلى الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية داخل مجتمعاتها.

والصدارة تعني أيضا توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز للتنمية المستدامة في البلدان الأخرى – باعتبار أن ذلك استثمار في مستقبل الكرة الأرضية(أحمد عبد العزيز النشامي، 2009، ص101).

1-4 تقليص تبعية البلدان النامية: وثمة جانب من جوانب الروابط الدولية فيما بين البلدان الغنية والفقيرة يحتاج إلى دراسة دقيقة. ذلك أنه بالقدر الذي ينخفض به استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية، يتباطأ نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية وتنخفض أسعار السلع الأساسية بدرجة أكبر، مما يحرم البلدان النامية من إيرادات تحتاج إليها احتياجا ماسا. ومما يساعد على تعويض هذه الخسائر، الانطلاق من نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي وبالتالي التوسع في التعاون الإقليمي، وفي التجارة فيما بين البلدان النامية، وتحقيق استثمارات ضخمة في رأس المال البشري، والتوسع في الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة(مصطفى خلف عبد الجواد، 2002، ص110).

1-5 التنمية الشاملة لدى البلدان الفقيرة: وتعني التنمية الشاملة في البلدان الفقيرة تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة، ويعتبر التحسين السريع، كقضية أخلاقية، أمر حاسم بالنسبة لأكثر من 20% من سكان العالم المعدمين في الوقت الحالي. ويحقق التخفيف من عبء الفقر المطلق نتائج عملية هامة بالنسبة للتنمية المستدامة، لأن هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة والنمو السريع للسكان والتخلف الناجم عن التاريخ الاستعماري والتبعية المطلقة للقوى الرأسمالية. أما الذين لا تلبى لهم احتياجاتهم الأساسية، والذين ربما كان بقائهم على قيد الحياة أمرا مشكوكا فيه، فيصعب أن نتصور بأنهم سيهتمون بمستقبل كرتنا الأرضية، وليس هناك ما يدعوهم إلى تقدير مدى صلاحية تصرفاتهم للاستدامة، كما أنهم يجنحون إلى الاستزادة من الأطفال في محاولة لزيادة القوة العاملة للأسرة ولتوفير الأمن لشيخوختهم(أحمد عبد العزيز النشامي، 2009، ص104).

1- 6الحد من التفاوت في المداخيل : فالتنمية الشاملة تعني إذن الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية في البلدان الصناعية مثل الولايات المتحدة وإتاحة حيازات الأراضي الواسعة وغير المنتجة للفقراء الذين لا يملكون أرضا في مناطق مثل أمريكا الجنوبية أو للمهندسين الزراعيين العاطلين كما هو الشأن بالنسبة لبلادنا؛ وكذا تقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وإكسابها الشرعية؛ وتحسين فرص التعليم والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة في كل مكان، وتجب الإشارة إلى أن سياسة تحسين فرص الحصول على الأراضي والتعليم وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية لعبت دورا حاسما في تحفيز التنمية السريعة والنمو في اقتصاديات النمور الآسيوية مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية وتايوان(أحمد عبد العزيز النشامي، 2009، ص103).

2-الأبعاد البشرية:

2-1 تثبيت النمو الديموغرافي: وتعني التنمية الشاملة فيما بالأبعاد البشرية العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان، وهو أمر بدأ يكتسي أهمية بالغة، ليس لأن النمو المستمر للسكان لفترة طويلة وبمعدلات شبيهة بالمعدلات الحالية أصبح أمرا مستحيلا استحالة واضحة فقط، بل كذلك لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات. كما أن النمو السريع للسكان في بلد أو منطقة ما يحد من التنمية، ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل ساكن(جهينة سلطان العيسوي، 2002، ص60).

2-2 الاستخدام الكامل للموارد البشرية: كما تنطوي التنمية الشاملة على استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع. ومن المهم بصورة خاصة أن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق أو في المناطق النائية؛ ومن هنا فإن التنمية الشاملة تعني إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولا بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل تعلم القراءة والكتابة، وتوفير الرعاية الصحية الأولية، والمياه النظيفة. والتنمية الشاملة تعني –فيما وراء الاحتياجات الأساسية- تحسين الرفاهية الاجتماعية، وحماية التنوع الثقافي، والاستثمار في رأس المال البشري- بتدريب المربين والعاملين في الرعاية الصحية والفنيين والعلماء وغيرهم من المتخصصين الذين تدعو إليهم الحاجة لاستمرار التنمية(جهينة سلطان العيسوي، 2002، ص62).

2-3 الصحة والتعليم: ثم إن التنمية البشرية تتفاعل تفاعلا قويا مع الأبعاد الأخرى للتنمية الشاملة. من ذلك مثلا أن السكان الأصحاء الذين نالوا من التغذية الجيدة ما يكفيهم للعمل، ووجود قوة العمل الحسنة التعليم، أمر يساعد على التنمية الاقتصادية. ومن شأن التعليم أن يساعد المزارعين وغيرهم من سكان البادية على حماية الغابات وموارد التربة والتنوع البيولوجي حماية أفضل(أحمد عبد العزيز النشامي، 2009، ص108).

2-4 أهمية دور المرأة: ولدور المرأة أهمية خاصة ففي كثير من البلدان النامية يقوم النساء والأطفال بالزراعات المعيشية، والرعي وجمع الحطب ونقل الماء، وهم يستخدمون معظم طاقتهم في الطبخ، ويعتنون بالبيئة المنزلية مباشرة. والمرأة بعبارة أخرى هي المدبر الأول للموارد والبيئة في المنزل –كما أنها هي أول من يقدم الرعاية للأطفال- ومع ذلك فكثيرا ما تلقى صحتها وتعليمها الإهمال الصارخ مقارنة بصحة الرجال وتعليمهم. والمرأة الأكثر تعليما، لديها فرص أكبر في الحصول على وسائل منع الحمل، كما أن معدلات خصوبتها أقل في المتوسط، وأطفالها أكثر صحة. ومن شأن الاستثمار في صحة المرأة وتعليمها أن يعود على القابلية للاستدامة بمزايا متعددة(جهينة سلطان العيسوي، 2002، ص64).

2-5 الأسلوب الديمقراطي الاشتراكي في الحكم: ثم إن التنمية الشاملة على المستوى السياسي تحتاج إلى مشاركة من تمسهم القرارات، في التخطيط لهذه القرارات وتنفيذها، وذلك لسبب عملي هو أن جهود التنمية التي لا تشرك الجماعات المحلية كثيرا ما يصيبها الإخفاق. لذلك فإن اعتماد

النمط الديمقراطي الاشتراكي في الحكم يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية الشاملة في المستقبل(جهينة سلطان العيسوي، 2002، ص65).

3-الأبعاد البيئية:

3-1 إتلاف التربة، استعمال المبيدات: بالنسبة للأبعاد البيئية نلاحظ أن تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يؤديان إلى التقليص من غلتها، ويخرجان سنويا من دائرة الإنتاج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية. كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدات الحشرات يؤدي إلى تلويث المياه السطحية والمياه الجوفية. أما الضغوط البشرية والحيوانية، فإنها تضر بالغطاء النباتي والغابات أو تدمرهما. وهناك مصايد كثيرة للأسماك في المياه العذبة أو المياه البحرية يجري استغلالها فعلا بمستويات غير مستدامة، أو أنها توشك أن تصبح كذلك(أحمد عبد العزيز النشامى، 2009، ص119).

3-2 حماية الموارد الطبيعية: والتنمية الشاملة تحتاج إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود –ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وإلى حماية مصايد الأسماك- مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد، وهذه الأهداف يحتمل تضاربها، ومع ذلك فإن الفشل في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل. وتعني التنمية الشاملة هنا استخدام الأراضي القابلة للزراعة وإمدادات المياه استخداما أكثر كفاءة، وكذلك استحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد الغلة. وهذا يحتاج إلى اجتناب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات حتى لا تؤدي إلى تدهور الأنهر والبحيرات، وتهدد الحياة البرية، وتلوث الأغذية البشرية والإمدادات المائية، وهذا يعني استخدام الري استخداما حذرا، واجتناب تمليح أراضي المحاصيل وتشبعها بالماء(جهينة سلطان العيسوي، 2002، ص65).

3-3 صيانة المياه: وفي بعض المناطق تقل إمدادات المياه، ويهدد السحب من الأنهار باستنفاد الإمدادات المتاحة، كما أن المياه الجوفية يتم ضخها بمعدلات غير مستدامة، كما أن النفايات الصناعية والزراعية والبشرية تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية، وتهدد البحيرات والمصبات في كل بلد تقريبا. والتنمية الشاملة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه. وهي تعني أيضا تحسين نوعية المياه وقصر المسحوبات من المياه السطحية على معدل لا يحدث اضطرابا في النظم الإيكولوجية التي تعتمد على هذه المياه، وقصر المسحوبات من المياه الجوفية على معدل تجددها(أحمد عبد العزيز النشامى، 2009، ص120).

3-4 حماية المناخ من الاحتباس الحراري: والتنمية الشاملة تعني كذلك عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية – بزيادة مستوى سطح البحر، أو تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي، أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية – يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة. ويعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ، أو النظم الجغرافية

الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان(أحمد عبد العزيز النشامى، 2009، ص117).

4- الأبعاد التكنولوجية:

4-1 استعمال التكنولوجيات الدولية الموثوقة: كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وأرض، وفي البلدان المتقدمة النمو، يتم الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة؛ أما في البلدان النامية، فإن النفايات المتدفقة في كثير منها لا يخضع للرقابة إلى حد كبير، ومع هذا فليس التلوث نتيجة لا مفر منها من نتائج النشاط الصناعي، وأمثال هذه النفايات المتدفقة تكون نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة أو لعمليات التبديد، وتكون نتيجة أيضا للإهمال والافتقار إلى فرض العقوبات الاقتصادية، وتعني التنمية الشاملة هنا التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد، وينبغي أن يتمثل الهدف في عمليات أو نظم تكنولوجية تتسبب في نفايات أو ملوثات أقل في المقام الأول، وتعيد تدوير النفايات داخليا، وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها، وفي بعض الحالات التي تفي التكنولوجيات التقليدية بهذه المعايير فينبغي المحافظة عليها(أحمد عبد العزيز النشامي، 2009، ص122).

4-2 المحروقات والاحتباس الحراري: كما أن استخدام المحروقات يستدعي اهتماما خاصا لأنه مثال واضح على العمليات الصناعية غير المغلقة، فالمحروقات يجري استخراجها وإحراقها وطرح نفاياتها داخل البيئة، فتصبح بسبب ذلك مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء في المناطق العمرانية، وللأمطار الحمضية التي تصيب مناطق كبيرة، والاحتباس الحراري الذي يهدد بتغير المناخ، والمستويات الحالية لانبعاث الغازات الحرارية من أنشطة البشر تتجاوز قدرة الأرض على امتصاصها؛ وإذا كانت الآثار قد أصبحت خلال العقد الأخير من القرن العشرين واضحة المعالم، فإن معظم العلماء متفقون على أن أمثال هذه الانبعاث لا يمكن لها أن تستمر إلى ما لا نهاية سواء بالمستويات الحالية أو بمستويات متزايدة، دون أن تتسبب في تغير عالمي للمناخ، وسيكون للتغييرات التي تترتب عن ذلك في درجات الحرارة وأنماط سقوط الأمطار ومستويات سطح البحر فيما بعد – ولاسيما إذا جرت التغييرات سريعا- آثار مدمرة على النظم الإيكولوجية وعلى رفاهية الناس ومعاشهم، ولاسيما بالنسبة لمن يعتمدون اعتمادا مباشرا على النظم الطبيعية(أحمد عبد العزيز النشامي، 2009، ص124).

4-3 الحد من انبعاث الغازات: وترمي التنمية الشاملة في هذا المجال إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية، وذلك عبر الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات، وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية، وسيكون من المتعين على البلدان الصناعية أن تتخذ الخطوات الأولى للحد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون واستحداث تكنولوجيات جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر، وتوفير إمدادات من الطاقة غير الحرارية تكون مأمونة وتكون نفقتها محتملة، على أنه حتى تتوافر أمثال هذه التكنولوجيات، فالتنمية الشاملة تعني استخدام المحروقات بأكفأ ما يستطاع في جميع البلدان(جهينة سلطان العيسوي، 2002، ص95).

وكتعقيب لما سبق لهذه الأبعاد فإننا نرى أنها قد أهملت جانباً مهما في المجتمع الجزائري الا وهو الموارد التي يتوفر عليها والتنسيق بين الاحتياجات التي يطالب بها المجتمع المحلي، ونشير في هذا الصدد إلى قوة اليد العاملة التي تزخر بها الجزائر، إضافة إلى ذلك نجد انفسنا امام معضلة أخرى وهي هل تتفق هذه الأبعاد والتقاليد والنظم الاجتماعية التي تسود المجتمع الجزائري، حيث نجد في بعض الأحيان أن تجسيد مشروع تنموي معين يلقى معارضة من طرف المواطنين بحجة تعارضه مع طبيعة المنطقة أو أن المواطنين أنفسهم غير متفقين مع بعضهم البعض مما قد يؤدي إلى تأخر إنجاز المشاريع التنموية، وبالتالي السير ضمن حلقة مفرغة، إذن ما يجب القيام به من اجل ضمان خطط تنموية طويلة الأمد سنوضحه في النتائج التالية:

5-أهم نتائج الدراسة: من خلال ما سبق يمكننا أن نرسم دور جديد للنظريات المعاصرة من أجل المضي في التنمية الشاملة للمجتمع الجزائري باتباع النقاط الآتية:

-العمل من اجل وضع خطة استراتيجية علمية تُعنى بالبحث عن الموارد التي تتوفر عليها كل منطقة (ولاية) ومن ثم وضع مخطط زمني لتنفيذ البرامج التنموية.
-التأكيد على دور المواطن في إثراء البرامج التنموية من خلال الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني التي تلعب دوراً هاما في الوساطة بين المواطن والإدارة والعمل على تقريب وجهات النظر.
-إتاحة الفرصة للشباب الراغب في الإبداع من خلال توفير الموارد المالية مع شرط عدم الاخلال بشروط الاستفادة.
-إعطاء دفعة قوية للحرفيين والعاملون في ميدان الصناعة التقليدية.
-تغيير مفهوم المجتمع نحو السياحة الداخلية وتشجيعها وخلق أسعار تنافسية وهذا لما تمتاز به الجزائر من مناطق سياحية من الدرجة الأولى.
-تسهيل إجراءات الاستثمار بالنسبة للشباب الراغب في خلق مؤسسات كبرى
-الاهتمام أكثر فأكثر بالميدان الفلاحي وتقديم كل التسهيلات للفلاحين من أجل ضمان محصول فلاحي ذو نوعية جيدة.
-البدء بالتفكير جدياً في الخروج من بوتقة الصادرات الطاقوية إلى صادرات متنوعة تسهم بقدر كبير في خلق التوازن الاقتصادي.

خاتمة:

مع تنامي اهتمام مختلف وسائل الإعلام بالقضايا التنموية أصبح الرأي العام أكثر اهتماما بإيجاد حلول لمشاكل الفقر والتدني في نوع ومستوى الخدمات، وكيفية التخطيط للتنمية مع الأخذ بعين الاعتبار ملائمة النظريات التي تبنى عليها إيديولوجية التنمية، وقد بدا واضحا لهذه الدراسة أن عملية التحول إلى التنمية لحماية المجتمع بالدرجة الأولى تتطلب جهود كل المجتمع الجزائري فهي مطلب مبرمج ويجب أن ينجز من قبل الجميع وبلا استثناء، وفي الحقيقة فإنه كلما درسنا وحللنا الموقف كلما زاد إدراكنا في نهاية الأمر بأن المشاكل التنموية المتعددة ليست إلا وجوه مختلفة لأزمة واحدة ووحيدة، هي بالتأكيد، أزمة إدراك تنبع من حقيقة أن معظم الناس وخاصة المؤسسات الاجتماعية الكبيرة في الدول المتقدمة تتبنى مفاهيم (لم تعد ملائمة لمعالجة مشاكل عالم اليوم) نموذج الحداثة الذي هيمن على الثقافة الصناعية الغربية لقرون من الزمن تمكن

خلالها من صياغة المجتمع الحديث وأثر بشكل كبير في كل أنحاء العالم من خلال فرضه لعدد من الأفكار والقيم كالنظرة للعالم كنسق أو نظام ميكانيكي مؤلف من عناصر بناء أولية، والنظرة لجسم لإنسان كآلة، والنظرة للحياة في المجتمع كصراع تنافسي من أجل البقاء، والإيمان بالقدرة على تحقيق تقدم مادي غير محدود من خلال النمو الاقتصادي والتقني.

فضلا عن ذلك لا يزال كثير من المفكرين الغربيين ينظرون للتنمية بطريقة براغماتية مادية لا على أنها وسيلة لتحقيق توازن استراتيجي بين احتياجات المجتمع وما يملكه من مقومات وإنما كمحاولة لإزالة جزء من التوتر في العلاقة المتداخلة بين الحضارة وبيئتها، وبرغم أن مجرد نضال المجتمع العالمي للانتقال من مرحلة النقاش النظري حول المشاكل التنموية إلى مرحلة وضع خطط عملية نحو إزالة ذلك التوتر يمثل جانبا ايجابيا، إلا أنه يجب في نفس الوقت الاعتراف بأن غياب فهم أو رؤية واضحة حول التوجه العام لحركة الحضارة في المستقبل يمثل جانبا سلبيا من مشروع التنمية، من هذا المنطلق ترى هذه الدراسة أن العالم بحاجة إلى تنمية متوازنة تركز مبدأ الوقاية بدلا من العلاج، وهذا يعني أن التنمية ليست فقط مسألة فردية، بل أنها تتعامل مع كافة المؤسسات الفاعلة في المجتمع، تعتمد بالأساس على متغير رئيسي هو ما يستطيع المجتمع الجزائري كمجتمع نامي تحقيقه بواسطة الثروات التي يتوفر عليها.

قائمة المراجع:

1. أحمد عبد العزيز النشامي(2009)، مفاهيم في التنمية، دار الحرية للطباعة والنشر، عمان، الأردن.
2. أماني قنديل(2002)، المجتمع المدني العالمي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مصر.
3. بول تسرتين(1999)، عناصر استراتيجية التنمية في المستقبل - اهمية التنمية البشرية، مجلة التمويل، ع(256)، صندوق النقد الدولي، واشنطن. الولايات المتحدة الأمريكية.
4. جهينة سلطان العيسوي(2002)، علم الاجتماع، الأهالي للطباعة والنشر، دمشق، سوريا.
5. جوردن مارشال(2007)، موسوعة علم الاجتماع. ط2. المجلد الأول، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، دار الهدى، القاهرة، مصر.
6. سلمان رشيد سلمان(1986)، العلم والتكنولوجيا والتنمية البديلة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
7. طلعت إبراهيم لطفي(2006)، النظريات المعاصرة في علم الاجتماع، دار غريب، القاهرة، مصر.
8. عبد القادر حاتم(2005)، العولمة مالها وما عليها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.
9. محمد الأمين قرين(2008)، المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة، مؤتمر التنمية المستدامة، جامعة سبها، ليبيا.
10. محمد سيد محمد(1988)، الإعلام والتنمية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
11. محمد عاطف غيث(1990)، علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر.

12. مصطفى خلف عبد الجواد(2002)، قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، مصر.
13. نيقولا يتماشيف(1990)، نظرية علم الاجتماع – طبيعتها وتطورها، ترجمة محمد عودة وآخرون، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر.
14. http://www.un.org/ar/development (موقع الأمم المتحدة قسم التنمية)